

مؤشر السلع العالمي يرتفع للأسبوع السابع على التوالي



أصبحت كثرة التقلبات والاضطرابات في أسواق الأسهم والسندات أمراً طبيعياً، في حين تواصل السلع ارتفاعها بمعزل عن ذلك. وسجل مؤشر بلومبرج للسلع الفورية، الذي يتتبع أداء 24 من العقود الآجلة خلال الشهر القريب، ارتفاعاً بنسبة تزيد على 11% ليواصل تحقيق أرقام قياسية جديدة بعد إحراز مكاسب لسبعة أسابيع متتالية، مدفوعاً، كما هو موضح أدناه، بالارتفاع المتواصل في أسعار الطاقة؛ حيث قفزت أسعار الغاز الطبيعي المتداول في الولايات المتحدة بنسبة 40%، بالتزامن مع ارتفاع تداولات النفط الخام، أحد أهم مصادر الطاقة في الاقتصاد العالمي، بنسبة تقارب 25%.

وأكد أولي هانسن رئيس استراتيجية السلع لدى «ساكسو بنك»، أن سوق الأسهم شهد تقلبات كبيرة الأسبوع الماضي، أكدت اضطرابه الشديد الذي يمنعه من الازدهار في المنظور القريب، ونعتقد بأن خطر الهبوط هو الأهم والأكبر، خاصة بالنظر إلى تغير سلوكيات البنوك المركزية في مختلف أنحاء العالم، التي كان آخرها البنك المركزي الأوروبي، الذي رضخ أخيراً لخطر التضخم المتزايد، وتراجع عن موقفه الصارم السابق، وتقبل الضرورة الملحة لزيادة أسعار الفائدة

نتيجة لذلك، سجلت عائدات السندات الأوروبية ارتفاعاً كبيراً، مقابل تراجع عائدات سندات الخزينة الأمريكية، ما أسهم في تزايد عمليات البيع على المكشوف باليورو، وتعزيز أطول سلسلة خسائر يتكبدها الدولار منذ إبريل الماضي. الأمر الذي ينعكس إيجاباً على أسواق السلع عادة؛ حيث يدعم نمو الأسواق الناشئة التي تركز على السلع أكثر من الأسواق المتقدمة.

وشهدت أسعار الغذاء العالمية انتعاشاً كبيراً في يناير، وفقاً لمؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الغذاء العالمية، الذي يتتبع أسعار سلّة من 95 سلعة غذائية من حول العالم، والذي اقترب من رقمه القياسي في عام 2011، العام الذي شهد انطلاق شرارة الربيع العربي نتيجة للارتفاع الكبير في أسعار الحبوب وتكاليف المعيشة بشكل عام. وتباطأ معدل الارتفاع السنوي وتراجع لنسبة 19.5% بالمقارنة مع نسبة 40% التي سجلها في شهر مايو الماضي، عند الأخذ بتأثير القاعدة بعين الاعتبار.

ويُعزى ارتفاع أسعار الغذاء خلال العام الماضي لمجموعة من الأسباب، كزيادة الطلب المرتبطة بتعافي الاقتصاد بعد الأزمة الصحية العالمية، والطقس المضطرب الذي شهدناه خلال العام، واحتمالية تأثر الإنتاج لموسم جديد بالتطورات المرافقة لظاهرة لا نينيا المناخية، والتأثيرات المحتملة لانتشار «كوفيد-19» على سلاسل التوريد والنقص في اليد العاملة، ويُضاف إليه ارتفاع تكاليف الإنتاج مؤخراً بسبب زيادة أسعار الأسمدة وتكاليف إنتاج الوقود، مثل الديزل.

وحققت الزيوت النباتية، وفي مقدمتها زيت الصويا وزيت النخيل، أفضل أداء هذا العام جراء الطلب الكبير على الوقود الحيوي المعتمد على النبات في ضوء الارتفاع المستمر لأسعار النفط الخام. وسجلت العقود الآجلة لزيت النخيل المتداولة في ماليزيا رقماً قياسياً الأسبوع الماضي في ظل مخاوف من شح الإمداد، بعد إعلان إندونيسيا، إحدى أكبر الدول المنتجة، عن فرض قيود جديدة على التصدير للتحكم بالأسعار المحلية. فيما ارتفعت أسعار فول الصويا بسبب التراجع المتواصل لتصنيف المحاصيل البرازيلية نتيجة لسوء الأحوال الجوية، إلى جانب الاضطراب السياسي في الأرجنتين، أكبر الدول المصدرة لمنتجات فول الصويا في العالم، الذي أسهم في تعزيز حركة التداول المتقلبة.

وفي نفس السياق، أعلنت روسيا عن فرض حظر، لمدة شهرين، على تصدير نترات الأمونيوم لضمان موسم زراعي محلي ناجح وتأمين وفرة في العرض؛ حيث سجلت أسعار نترات الأمونيوم زيادة بأربعة أضعاف على مدار العام الماضي، أمام ارتفاع أسعار الغاز الطبيعي، المستخدم بشكل شائع كمادة خام لإنتاج سمادين معتمدين على النتروجين هما الأمونيا واليوريا. وبما أن روسيا تعد إحدى أكبر الدول المصدرة، فإن تأثير الحظر لن يقتصر على أوروبا فقط؛ بل سيطال أوكرانيا أيضاً، التي تعتبر واحدة من أهم الدول المنتجة للقمح والذرة والزيوت الغذائية عالية الجودة.